المحاضرة الثامنة

نماذج عن التجارب الأسيوية

التجربة الماليزية:

تعد التجربة الماليزية من التجارب التي يمكن أن يُحتذى بها في مجال التنمية، خاصة في المجال الاقتصادي، فقد تحولت من بلد مصدر للمواد الأولية البسيطة إلى أكبر مصدر للسلع والتقنية الصناعية في منطقة اَسيا. فقد اعتمدت على نموذج وسياسة اقتصادية ناجحة في معالجتها للأزمة الاقتصادية التي عاشتها دول جنوب شرق اَسيا عام 1997، تمثلت في عدم الاستعانة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاعتماد على فرض قيود مشددة فيما يخص سياسة البلاد النقدية، والاعتماد كذلك على ذاتها في مواجهة المشاكل الداخلية للبلاد، متخذة الإسلام كمبدأ للعملية التنموية (العدالة، المساواة...)، وهذا ما يكرس فكرة تثمين الفرد الانسان واعتباره الركيزة الأساسية للتنمية. ويعتبر رئيس وزراء ماليزيا الأسبق "مهاتير محمد" قائد ماليزيا في المجال التنموي بفكره.

فقد حققت ماليزيا تغيرات كبيرة على الواقع، في فترة وجيزة لا تتعدى 25 سنة، في مجال الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة والنقل، وارتفع بذلك دخل الفرد، وقيمة الصادرات، وانخفاض نسبة الفقر عما كانت عليه.

عوامل نجاح التجربة الماليزية:

انتهاج سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وعدم توقيعها على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق اَسيا منطقة خالية من السلاح النووي، التي سنتها فرنسا، ما ساعدها على التوجه نحو التنمية بدل التوجه نحو الانفاق على التسلح.

الاهتمام بمشاريع البنية التحتية، وجعلها من الأولويات، ما ساعدها على تحقيق التنمية الاقتصادية.

الاعتماد على الإنسان، وتعويده على نفسه في تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

الاهتمام بتحسين الظروف المعيشية والتعليمية والصحية.

تشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال تقديم تسهيلات وحوافز، والانفتاح الخارجي والاستفادة من خبراتهم.

الابتعاد عن المديونية والتبعية الخارجية.

سيادة منطق الجماعة والمصلحة العامة بدل الفردانية والمصلحة الخاصة، وهي من القيم السائدة في المجتمع الماليزي، كما استطاعت ماليزيا أن توفق بين ما هو محلي وما هو دخيل، بين الأصيل والمعاصر، بما يتلاءم ويتكيف مع المجتمع الماليزي، محققة بذلك تطور وتغيير نحو الأفضل.

خلاصة يمكن القول أن نجاح التجربة الماليزية يكمن في الاعتماد على الانسان باعتباره محور العملية التنموية، وفق مبادئ الدين الإسلامي: الشورى، العدالة، المساواة، تفعيل الزكاة في المجال التنموي...، الاعتماد على الذات، الاهتمام بالتعليم والصحة والبنية التحتية...

تجربة سنغافورا:

كانت سنغافورة من بين البلدان الأكثر تخلفا وفقرا، وأصبحت اليوم من بين الدول ذات النمو الاقتصادي العالي، ومن بين المراكز التجارية الرائدة في العالم، وبؤرة العديد من المستثمرين الأجنبيين، حيث حققت ارتفاعا جنونيا للناتج المحلي للفرد، وانخفاضا في معدل البطالة، بالرغم من افتقارها للأراضي والموارد الطبيعية والمالية وصغر حجمها الذي يبلغ 682.7كلم².

عوامل نجاح التجربة التنموية في سنغافورة:

تبنت سنغافورة سياسة الانفتاح على الخارج، وطبقت "رأسمالية السوق الحرة"، والعديد من برامج التنمية والخط الاقتصادية، وحققت بذلك ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي الوطني، ارتفاع الاحتياطات من العملات الأجنبية، انخفاض نسبة التضخم، تحسين مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية، ارتفاع مستوى الإلمام بالقراءة، انخفاض نسبة البطالة...كما احتلت المراتب الأولى في العالم من حيث اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من حيث البنية التحتية، سوق العمل...حسب تقارير التنمية البشرية.

1-التعليم:

وتظهر أهمية التعليم في اعتباره الركيزة الأساسية في التنمية، في المقولة الشهيرة لرئيس وزرائها "جوه تشوك ثونغ" "إن ثروة كل أمة تكمن في شعبها"، فقد استثمرت سنغافورة في التعليم من خلال تخصيص له ميزانية عالية مقارنة بالقطاعات الأخرى، واعتمدت نظاما تعليميا وطنيا موحدا ثنائي اللغة، اللغة الإنجليزية واللغة الأم، نظاما يهدف إلى تحسين جودته، ويوائم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهو ما أنتج كفاءات وقوى عاملة متعلمة تلبي احتياجات الدولة في المجال الاقتصادي خاصة.

كما تبنت سنغافورة فلسفة تعليمية جديدة منذ 1997 تمثلت في "مدارس تفكر أمة تتعلم"، مدارس مبتكرة في برامجها وتدريسها، وذلك لمواكبة النموذج الاقتصادي الجديد القائم على اقتصاد المعرفة.

2-البحث والتطوير والابتكار:

اهتمت سنغافورة في هذا المجال في البداية بنقل التكنولوجيا من خلال الشركات المتعددات الجنسيات والمستثمرين وتطوير البنية التحتية والموارد البشرية في هذا المجال، لتنتقل بعد ذلك إلى تطوير قدراتها المحلية في مجال البحث والتطوير ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي. وسطرت مخطط "البحث والابتكار والمؤسسة" من خلال استثمار 19 مليار دولار سنغافوري على مدار خمس سنوات ابتداءً من 2016، بهدف تطوير العلم والتكنولوجيا.

3-الحوكمة: وتشمل الحوكمة الرشيدة من خلال التنفيذ الفعلي للسياسات والخدمات العامة. وفي مؤشر الحوكمة الذي أصدره البنك الدولي في 2009، احتلت سنغافورة المرتبة الأولى في الجودة التنظيمية، ما جعلها قبلة للمهاجرين، وترتكز سياسة الحوكمة في سنغافورة على العدالة والشفافية والمساواة وغيرها، ما جعل سنغافورة تصنف بأنها أقل البلدان فسادا في العالم، وفق مؤشر تصورات الفساد السنوي الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية.

4-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة، وفي توظيف أكثر من نصف القوى العاملة، واحتلت المراتب الأولى من حيث المبيعات، خاصة في قطاع التصنيع، ومن حيث تحقيق الأرباح، كما استخدمت عدة سياسات وتحفيزات لدعم هذه المؤسسات في مختلف مراحل التطوير، كبرنامج القروض، تخفيض معدل الضريبة أو الإعفاء الجزئي الضريبي...

5-الاستثمار الأجنبي:

سعت سنغافورة إلى الاستثمار الأجنبي خاصة الصناعي، بعد الركود الاقتصادي الذي شهدته عقب انفصالها عن ماليزيا سنة 1965. هذا الاستثمار الصناعي الأجنبي ساهم في خلق اليد العاملة، وفي زيادة إجمالي صادرات البلاد، كما استخدمت عدة سياسات وحوافز لجلب المستثمرين، كالحوافز الضريبية، وتجهيز البنية التحتية الصناعية كالمصانع، والنقل والخدمات، ومحاربة الفساد والذي ساعد أكثر على جلب المستثمرين، كما استثمرت في مجالات أخرى كالتعليم والصحة والسكن...بهدف تحسين نوعية الموارد البشرية.

6-الاتفاقيات الإقليمية: وتظهر في أهمية التكامل مع الاقتصاديات العالمية، عبر رابطة الأسيان وتأثيرها على أنماط التجارة والاستثمار، وفي هذا الإطار نجد رئيس الوزراء السابق "جوه تونغ" في 1999، يحث بلاده على الالتزام بضرورة التكامل مع الاقتصاديات العالمية من خلال مقولته "ينبغي علينا الآن أن نذهب نحو العالمية من خلال تشكيل تحالفات استراتيجية أو عمليات اندماج مع فاعلين رئيسيين آخرين في الواقع، ليس أمامنا خيار فعندما تتعزز الصناعات في جميع أنحاء العالم، إما نصبح فاعلين رئيسيين، أو نحن لا شيء".